ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير أساس نحو التنويع الاقتصادي في العراق

د. يحيى حمود حسن البو علي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الاستثمار الأجنبي المباشر: كمتغير أساس نحو التنويع الاقتصادي في العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. يحيى محمود حسن البو علي كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. المستخلص

- العناصر الأساسية لجذب وتوطين وتنويع الاستثمارات متاحة في العراق، وتتوزع بين الموارد الطبيعية والهيدروكربونية الكبيرة، إلى جانب الموارد البشرية، والسوق الاستهلاكية الواسعة في العراق، والمعززة بالميل الحدي المرتفع إلى الاستهلاك. ويتعزز هذا الأمر من خلال الجهود الحكومية الكبيرة في تحسين الاتصالات والبنى التحتية وتعزيز الترابط الإقليمي، إلى جانب الاهتمام بالمستويات التعليمية والصحية، وهي كلها عناصر محفّزة لنمو رأس المال البشري في العراق.
- يعمل العراق بصورة فعّالة على تنظيم الأطر المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل حرية تحويل الأرباح وانتقال رأس المال إلى الخارج. كما بات المستثمر الأجنبي يتمتع بنفس المزايا التي يتمتع بها المستثمر المحلي. وقد سنّ العراق تشريعات وقوانين في مجال النزاعات التجارية، وآليات فضّ تلك النزاعات.
- تتضمن الإجراءات القانونية الجديدة في العراق منح إعفاءات من الضرائب لمدة عشر سنوات، وإعفاءات من رسوم استيراد المعدات والمواد اللازمة. كما يُسمح للمستثمرين بإعادة رأس المال المُستورد إلى العراق، بالإضافة إلى عائداته.
- تسمح الأحكام الجديدة للمستثمرين الأجانب بشراء الأراضي في العراق لتنفيذ مشاريع محددة، كما تتولى الجهات المختصة تسريع إجراءات منح تراخيص الاستثمار.
- بدأ العراق خطوات نحو خلق بيئة استثمارية تنافسية وجاذبة، من خلال توفير تسهيلات مالية وتشريعية متكاملة تشمل القروض الميسّرة، وإشراك القطاع المختلط، وضمان حرية حركة رؤوس الأموال، وتمكين المستثمرين من التداول المالي، وتعزيز أدوات الحماية والتأمين، وتيسير التعاملات المصرفية المتعددة، وذلك بدعم من سياسة مالية نشطة تنتهجها المصارف والمؤسسات الحكومية المتخصصة.
- الحكومة العراقية بحاجة إلى اعتماد سياسات شاملة لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، تتضمن تحسين الاستقرار الأمني والسياسي، وتطوير

الجوانب المؤسسية (التكامل المؤسسي)، مع التركيز على تنويع القطاعات الجاذبة للاستثمار خارج قطاع النفط، من أجل ضمان الوصول إلى التنمية المستدامة.

- إن بناء استراتيجية متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب التركيز على القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية، والتي تشمل الصناعة، والزراعة، والسياحة، والبُنى التحتية، والإسكان، مع توفير الحوافز المناسبة. ومن الضروري أن يتم ربط عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعملية تقليص الواردات الاستهلاكية، وتعزيز عوامل النمو (Growth Factors).

- إن تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة (ما بين 5-7%) والمحافظة عليها لفترة طويلة نسبياً، وتقليص نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المغالاة في سعر صرف العملة المحلية ومدى استقراره، تُعد من أهم مؤشرات نجاح السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

- صِغر حجم أسواق الأوراق المالية الناشئة في العراق؛ فعلى سبيل المثال، بلغت رسملة سوق الأوراق المالية في تايوان نحو 3 تريليونات دولار، وفي ماليزيا حوالي 460 مليار دولار عام 2024، أما في العراق فقد بلغت 12 مليار دولار فقط في العام ذاته، فضلاً عن الفارق الكبير في حجم التداول. وبالتالي، يؤدي صغر حجم هذه الأسواق وتدني السيولة فيها إلى عزوف الكثير من أصحاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن التوجه إليها.

- إنَّ الاهتمام بنمو دخول المستثمرين المحليين إلى سوق الأوراق المالية العراقي، مع تعزيز السيولة المالية، يُعدّ عاملاً جاذباً لأصحاب محافظ الاستثمارات الأجنبية الخاصة؛ إذ إنه يعكس بالنسبة لهم مدى ثقة المستثمرين المحليين بأسواقهم المالية.

- بطء وتعقيد إجراءات حل النزاعات التجارية وضمان الدفع في الوقت المناسب، ومشاكل واسعة النطاق في العقود الحكومية، وعمليات الترخيص والمناقصات. كما تواجه الشركات المحلية والأجنبية مشاكل شائعة مثل الفساد، وتعقيدات تسجيل الأعمال، والعقبات الجمركية والضريبية، وصعوبات في حل النزاعات.

II. توطئة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أدوات سياسات الدولة الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، واستغلال الموارد المعطلة، فضلاً عن الانفتاح على العالم الخارجي. ومن جهة أخرى، فإن من أهم أهداف الاقتصاد العراقي الطموحة التنويع الاقتصادي، وتعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية، وزيادة تصدير المنتجات غير النفطية، والتي تتطلب الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر. إذ لا يوفر هذا النوع من الاستثمار الموارد المالية فقط، بل أيضاً القدرة على جلب التكنولوجيا الحديثة والخبرة الفنية التي تساعد على رفع جودة الإنتاج، وتقليل التكلفة، ومن ثم دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، والوصول إلى السوق الدولية، كونه يفتح أسواقاً جديدة عن طريق ربط عملية الإنتاج المحلية بالعالمية، وذلك لقدرة الشركات الأجنبية على توزيع العملية الإنتاجية في دول مختلفة، إما عن طريق السماح لهذه الشركات بالمشاركة في قطاعات معينة، خاصة تلك التي تتطلب تقنيات عالية ومتطورة باستمرار، أو عن طريق دمج شركات محلية مع شركات عالمية.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي أهميته؟
- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق؟
- ما هي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟
- ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي؟

III. الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI):

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر قيام شركة أو منشأة ما بتوظيف أموالها وتقنيتها أو شراء وتملك أصول خارج حدود بلادها، وتسمى الدولة الأم في اقتصاد دولة أخرى، وتسمى الدولة المضيفة أو المستقطبة، من خلال إقامة مشروعات جديدة بالكامل، أو تحديث وتوسيع مشروعات قائمة، أو من خلال الدمج والتملك، بحيث يتملك المستثمر الأجنبي جزءاً من المشروع، وترتبط تلك الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بأنه طويل الأجل، ويمارس المستثمرون المباشرون رقابة وتدخلاً مباشراً في إدارة المشروع ورسم سياسات تلك المشروعات. وتختلف نسبة الملكية حسب قوانين وتشريعات الدولة، فقد يكون امتلاك كامل المشروع أو المشاركة مع شركات محلية أو إقامة فرع لها في دولة أخرى، أو الاستثمار في المناطق الحرة، أو عقود الإدارة، وترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة «المفتاح باليد»، وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات. وقد عرفت الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي يقوم بموجبه مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم أو القوة التصويتية 10% أو أكثر.

يحصل الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد آخر، مع توفر النسبة التي تمكّنه من إدارة ذلك الأصل. وفي الغالب يكون التوظيف في موجودات رأسمالية ثابتة. وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، يرافقه نقل أصول مادية وغير مادية، ويعني ضمنياً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم. مما سبق، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

- امتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية تامة أو جزئية، تعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا وقدرات في الادارة عالية.
- سلطة القرار الفعلية في الإدارة، يستطيع المستثمر التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها، والتي تؤهله لتمرير قراراته حسب أهدافه المسطرة.

كما يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، أهمها: الاستثمار المشترك، الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، مشروعات أو عمليات التجميع، الاستثمار في المناطق الحرة، والاستثمار في مشروعات البنية التحتية الأساسية. وبذلك يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FII - Foreign Indirect Investment)، الذي هو توظيف أموال الأجانب، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، في استثمارات الحافظة المالية، أي في الأسواق المالية لدولة ما، كشراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات بقصد المضاربة والحصول على الربح دون التحكم في إدارة المشروع، أي أنهم يوفرون التمويل الرأسمالي فقط.

IV. الفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الواقع الحالي للاقتصاد العراقي يفرض التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة العلاقات التجارية مع الشركات العالمية الكبرى التي أصبحت تشكل ركيزة الاقتصاد العالمي كمحرك للتجارة وإقامة المشاريع المشتركة لتطوير الاقتصاد. تكمن مشكلة العراق في قلة جذب الاستثمار الأجنبي، فعلى الرغم من الجهود المبذولة لجذب المستثمرين الأجانب، إلا أن هذا الاستثمار لا يزال دون المستوى المطلوب لتطوير الاقتصاد العراقي والاستفادة من مزايا الاستثمار على المستوى العالمي، في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى استثمارات كبيرة لتمويل مشروعاته الاستراتيجية.

إن ما يعزز هذا التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر هو التطورات الدولية، إذ تغيرت نظرة الحكومات والفكر الاقتصادي التنموي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. فبعد أن كان يُعدّ أحد أدوات الاستغلال والاستلاب التي تتعرض لها الدول النامية، حيث يستغل المستثمر الأجنبي مواردها وأسواقها ويعمل على إزاحة رؤوس أموالها وكفاءتها التنظيمية الوطنية، ومن ثم يؤدي إلى مزيد من التخلف والتبعية، أصبح يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الأداة الرئيسية للحصول على رؤوس الأموال والتقنية غير المنشأة للدين، وتوفير القدرة التنظيمية والتسويقية وزيادة المنافسة الدولية. فتحولت النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من نظرة شك إلى تشجيع، ومن فرض قيود على أنشطته إلى تحرير هذه الأنشطة إلى حد بعيد، وأصبح يُنظر إليه كوسيلة تمويل وللحصول على التقنية الحديثة ووسائل الإنتاج المتطورة، وهو

الأمر الذي لابد من توفره لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بحيث تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية في ظل انفتاح الاقتصاد العالمي. إن هذا التطور في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد وأن يكون له انعكاس على الاقتصاد العراقي.[1]

فمما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية للعراق، مثل رفع معدلات النمو وإدامتها، ونجاح مساعي تنويع القاعدة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام، بالإضافة إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة والتمويل من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧. إمكانات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق

يتمتع العراق بإمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية متنوعة، فضلاً عن توافر العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يمتلك العراق مقومات عديدة لجذب المستثمر الأجنبي، ومن بين أهم هذه المقومات هي:[2]

1- يتميز العراق بامتلاكه ثروة نفطية وغازية كبيرة تزود بها المشروعات الإنتاجية كمدخلات وطاقة بأسعار تقل كثيراً عن مثيلاتها في الدول الأخرى، إذ تشير بيانات تقرير أوبك إلى أن احتياطيات العراق من الغاز الطبيعي بلغت 3714 مليار متر مكعب في السنة، وبلغت احتياطياته المؤكدة من النفط الخام 144 مليار برميل، أي ما يعادل نسبة 11% من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام 2024.[3] فضلاً عن الموارد الأولية الأخرى مثل الكبريت والفوسفات والحديد والزئبق.

2- وجود فرص استثمارية كبيرة في العراق في قطاعات عديدة منها: (السياحة الموسمية والدينية، والصناعات الغذائية، والأثاث، والملابس، والبتروكيمياويات، والاسمنت، والغاز الطبيعي، والصناعات النفطية، والاتصالات، والاستثمار في المناطق الحرة، وقطاع الصحة والزراعة والبنية التحتية).

3- مساحة الأرض الواسعة والمتنوعة جغرافياً، من المرتفعات الجبلية إلى السهل

1. المصدر السابق، المكان نفسه.
2. جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الخارطة الاستثمارية للعراق 2024، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص14 www.investpromo.gov.iq
3. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط(اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي 2024.

الرسوبي، حيث تُقدّر مساحة العراق بـ(438,446) كم²، ما يجعلها قادرة على إقامة مشاريع زراعية وصناعية.

4- الموارد البشرية الكبيرة، حيث تشكل الفئة العمرية العاملة النسبة الأكبر في العراق، إذ تمثل نسبة السكان في سن العمل من عمر 15 سنة فأكثر حوالي 63% من إجمالي عدد السكان.[4]

5- السوق الاستهلاكية العراقية الكبيرة: يُعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة، فهو يعتمد بشكل رئيس على استيراد مواد خام ونصف مصنعة وسلع إنتاجية واستهلاكية. ويُشكّل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أحد أهم العناصر الأساسية في جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الشركات الأجنبية، حيث تسعى الشركات الأجنبية دائماً إلى الوصول إلى الأسواق. ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان فحسب، بل يشمل أيضاً القدرة الشرائية للمستهلكين والميل الحدي للاستهلاك. كما تركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية.

VI. سياسة الحكومة التشريعية والقانونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

اتبع العراق العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، لأن قرار المستثمر الأجنبي يتوقف على ما توفره الدولة من فرص استثمارية جيدة لتحقيق عائد مجزٍ يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو أسواق المال العالمية. ويتم ذلك من خلال وضع تشريعات خاصة بتشجيع الاستثمار، عبر تعديل التشريعات القديمة لتتماشى مع المبادئ الدولية، واستحداث تشريعات جديدة. فقد تم إنشاء مؤسسات خاصة بتشجيع الاستثمار تعمل على الترويج له والتيسير على المستثمر من خلال قصر تعامله الإداري على جهة واحدة، بالإضافة إلى تسهيل هذه التشريعات في مجال التراخيص والإجراءات الإدارية الأخرى، والحرص على تناسب المزايا والحوافز التي تمنحها للمستثمر الأجنبي مثل حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج. ومن جهة أخرى، فقد أعطت هذه التشريعات اهتماماً خاصاً لمسألتي عدم التمييز بين

4. الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com /en/market-potential/iraq/investment

المستثمرين بسبب جنسياتهم، وتمتع رأس المال الأجنبي بالميزات التي يتمتع بها المال الوطني، والحرص على استقرار التشريعات الاستثمارية بحيث لا تفقد مركزها القانوني لأي تغيير طارئ أو لأي سبب من الأسباب. سعى العراق لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاعتماد على جهتين اساسيتين هما:

1- الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) والتي تديرها الحكومة المركزية.
2- هيئات الاستثمار (PICs) التي تديرها المحافظات

أُنشئت الهيئة الوطنية للاستثمار (NIC) وهيئات الاستثمار في المحافظات (PICs) لتوفير المعلومات وتوقيع العقود وتسهيل تسجيل المستثمرين الأجانب والمحليين الجدد. ويمكن للهيئة الوطنية للاستثمار تقديم الدعم للمستثمرين في المسائل المتعلقة بطلبات تصاريح العمل والإجراءات الكمركية وتسجيل الأعمال.[5]

تتأسس الهيئة الوطنية للاستثمار بموجب قانون الاستثمار، وتتولى رسم السياسات الوطنية للاستثمار، ووضع الضوابط لها، ومراقبة تطبيق التعليمات والأنظمة في مجال الاستثمار. كما تقوم الأقاليم والمحافظات بإنشاء هيئات تؤدي ذات المهام في إطار من التنسيق بين جميع هذه الجهات. وتكون تلك الهيئات مسؤولة عن منح إجازات الاستثمار وفق الشروط الموضوعة في هذا القانون، وكذلك العمل على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، والتعرف على الفرص الاستثمارية، وتحفيز الاستثمار فيها، والترويج لها.

يعمل العراق وفق قانون الاستثمار الوطني رقم (13) لسنة 2006 المعدل، وقانون رقم (50) لسنة 2015، الذي اعتمدته الهيئة الوطنية للاستثمار. يتضمن القانون الوطني للاستثمار (NIL) العديد من الإعفاءات للاستثمارات المؤهلة، بما في ذلك إعفاءً من الضرائب لمدة عشر سنوات، وإعفاءات من رسوم استيراد المعدات والمواد اللازمة. كما يمكن للمستثمرين إعادة رأس المال المُستورد إلى العراق، بالإضافة إلى عائداته. تسمح الأحكام الجديدة للمستثمرين الأجانب بشراء أراضٍ في العراق لمشاريع محددة، وتُسرّع عملية ترخيص الاستثمار.

5. الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com /en/market-potential/iraq/investment

لقد سعى العراق إلى تحقيق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في شتى القطاعات الاقتصادية وبأنماط استثمارية مختلفة، من خلال توفير مناخ استثماري مستقر وملائم يتضمن مجموعة من المؤشرات والسياسات الاقتصادية، سواء كانت مالية أو نقدية أو تجارية، تحقق معدلات مستقرة من عجز الموازنة العامة بما لا يؤدي إلى تضخم أو كساد أو ركود، إضافة إلى سياسة نقدية توسعية، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، وتعريفات جمركية مرنة ومنخفضة، فضلاً عن التشريعات القانونية، والاستقرار الأمني والسياسي، والبنى التحتية والمؤسسات الحكومية، والنسيج الاجتماعي، وتوفير فرص الاستثمار وحوافز الاستثمار في الموارد الاقتصادية، وحجم وسعة السوق والقوى الشرائية، وتوفير قاعدة متطورة لوسائل الاتصال التي تسهل القرارات الاستثمارية وتحقيق نجاح المشروعات. وهذه تعد شروطاً أساسية لجذب المستثمر الأجنبي.[6] ووفقاً لتغير فلسفة الدولة الاقتصادية قدمت تسهيلات متعددة من امتيازات واعفاءات لتشجيع وجذب المستثمر الأجنبي على الدخول إلى سوق الاستثمار العراقي منها:

1- **تقديم الخدمات**

- وجود دائرة النافذة الواحدة التي تقدم خدماتها إلى جميع المستثمرين.
- سرعة إصدار سمات دخول المستثمرين والعمالة اللازمة للمشاريع.
- منح المستثمر الأجنبي والعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري حق الإقامة في العراق وتسهيل عملية الدخول والخروج منه.
- سياسة استثمارية تجعل من قطاع البنى التحتية والخدمات الأساسية من أولويات أهدافها الاستراتيجية (الكهرباء، الماء، الطرق والجسور .....) ومما يدعم فاعلية الاستثمار الخاص ويعزز من دخول الاستثمار الأجنبي إلى العراق.

2- **تملك الأراضي**

- أجاز القانون الجديد بتملك المستثمر العراقي والأجنبي الأراضي والعقارات لأغراض إنشاء مشاريع الإسكان، ومن ضمنها العائدة للدولة.
- يُمنح المستثمرون الأجانب نفس شروط الاستثمار التي يتمتع بها المستثمرون

6. جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الخارطة الاستثمارية للعراق 2024، المصدر السابق، ص12

العراقيون، دون أي حد أقصى للملكية الأجنبية. ومع ذلك، يقيد قانون الاستثمار الوطني العراقي الملكية الأجنبية في الموارد الطبيعية، وخاصةً في مجالي الاستخراج والمعالجة. تُطبق قيود إضافية على الملكية الأجنبية في البنوك وشركات التأمين.

3- **التسهيلات المالية**

- تقديم قروض ميسرة للمستثمر العراقي والأجنبي لتشجيعه على العمل، على أن يُراعى إنجاز المستثمر نسبة 25% من المشروع (في حين كان القانون السابق يقتصر على المستثمر العراقي فقط).
- إدخال القطاع المختلط في مجال الاستثمار، إذ كان القانون يقتصر على تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي.
- السماح للمستثمر الأجنبي بإدخال وإخراج رأس المال الخاص بالمشروع والأرباح والعوائد الناتجة عنه وفقاً لأحكام قانون الاستثمار العراقي والبنك المركزي.
- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه.
- التأمين على المشروع لدى أي شركة تأمين عراقية أو أجنبية.
- فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية او كليهما لدى أحد المصارف داخل العراق أو خارجة، والسماح باستخدام العملتين في المشروع.
- سياسة مالية داعمة من المصارف الاختصاصية صناعي، زراعي عقاري والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى لغرض دعم مبدأ المنافسة.

4- **الإعفاءات الضريبية والكمركية**

- منح التعديل الجديد إعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على إجازة استثمار لمدة (10) عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحله، ولا يشمل ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية.
- كما أجاز التعديل إعفاء الموجودات المستوردة من معدات ومواد أساسية لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الجمركية، على أن يتم إدخالها إلى العراق خلال مراحل إنشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل

التجاري في كل مرحلة من مراحله، وفق التصميم الأساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه. إذ إن القانون السابق أعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ منح إجازة الاستثمار، وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين، وقد تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.

- كما تضمن التعديل إعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الإفراز ورسوم التسجيل العقاري، بما في ذلك رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين.[7]
- كما تضمن الإعفاء المواد الأولية المستوردة لأغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الجمركية، وخاصة المواد الداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والأدوية والمواد الإنشائية، بشرط أن تكون صديقة للبيئة.
- كما تضمن الإعفاء المواد الأولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الجمركية وفقاً لنسبة إسهام المواد المحلية في تصنيع المنتج، وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية.
- ومع ذلك، قد تظل الشركات الأجنبية التي تبيع سلعاً أو خدمات في العراق خاضعة للضرائب العراقية. بشكل عام، تُفرض ضريبة على الشركات بنسبة 15% على الأرباح، بينما تُفرض ضريبة بنسبة 35% على الأرباح على الشركات العاملة في «الأنشطة النفطية»، والتي قد تكون قابلة للتأويل.
- استئجار الأراضي المخصصة للمشروع لمدة (50) سنة قابلة للتجديد، ومنح حق امتلاك الأرض في مشاريع الإسكان.
- يتمتع المستثمر الأجنبي بميزات إضافية واردة في الاتفاقيات الثنائية أو الدولية التي يكون العراق طرفاً فيها.
- تحريم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري، باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات، والالتزام بحق المستثمر الأجنبي في بيع مشروعه كلياً أو جزئياً.

وفقاً للقانون العراقي، يحق للمستثمر الأجنبي الاستثمار في العراق بشروط لا تقل ملاءمة عن الشروط المطبقة على المستثمر العراقي، كما أن حجم المشاركة الأجنبية غير محدود. ومع ذلك، يقيد قانون الاستثمار الوطني العراقي الملكية

7. الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com /en/market-potential/iraq/investment

الأجنبية المباشرة للموارد الطبيعية، وخاصةً استخراجها ومعالجتها. كما تُطبق قيود إضافية على ملكية البنوك وشركات التأمين. ووفقاً لقانون الاستثمار الوطني، تحتفظ الحكومة العراقية بحقها في فحص الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[8]

وكذلك يفرض هذا القانون على المستثمر الأجنبي الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والإجازات وساعات وظروف العمل وغيرها (الفصل الرابع/ المادة 14/ فقرة سادساً).

- يلتزم المستثمر الأجنبي بالمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والأنظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالأمن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي (الفصل الرابع/ المادة 14 فقرة خامساً).

- يمكن توجيه الاستثمارات الأجنبية الى القطاعات أو المناطق الضرورية عن طريق تقديم حوافز واعفاءات إضافية للمستثمرين الذين يوجهون استثماراتهم لتلك المناطق او القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفصل الخامس/ المادة 15 فقرة أولاً وثانياً).

يلاحظ أن هذا القانون قد وفر العديد من المزايا التي توفرها قوانين الاستثمار في الدول المجاورة مما يوفر امكانية التنافس والسعي لكسب المستثمرين العرب والأجانب وتشجيعهم على الافادة من الفرص المتاحة في العراق.

والسؤال المهم هو: لماذا يفضل المستثمر الأجنبي أو الشركات العابرة للقارات الاستثمار في دولة ما دون غيرها؟

الإجابة على هذا تعتمد على توفر مجموعة من المحددات الاقتصادية التي تشمل: الأسواق، وتوفر الأيدي العاملة ومستويات الأجور، الموارد الطبيعية، معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية، برامج الإصلاح الاقتصادي وعمليات الخصخصة، البنية

8. المصدر السابق، المكان نفسه

التحتية (خدمات الدعم). أما المحددات السياسية فتشمل: الاستقرار السياسي، فلسفة النظام السياسي القائم. والمحددات القانونية تشمل: قوانين المنافسة وأنظمتها. وأخيراً، المحددات الاجتماعية والثقافية التي تشمل: البنية الاجتماعية الأساسية، والفروقات الثقافية بين الدولة الأم والدولة المضيفة. وفي حال توفر هذه المحددات، سيتجه المستثمر نحو البلد الذي يوفر بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية أكثر أماناً..

VII. واقع الاستثمار الأجنبي في العراق

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق باكتشاف النفط منذ بداية القرن الماضي، حيث بدأت الشركات الأجنبية بالتنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره، ثم تطورت هذه العلاقة في السبعينات والثمانينات. كذلك، كان هناك اهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على الاستثمار غير المرتبط بالملكية، مثل مشاريع تسليم المفتاح باليد، أي تنفيذ الشركات الأجنبية إنشاء المشروع بجميع تفاصيله في كافة القطاعات، بالإضافة إلى عقود الإدارة، وعقود تسليم المنتجات باليد، وعقود المشاركة في الإنتاج، والترخيص، والتسويق .وفي عقد التسعينات برزت الحاجة إلى هذا النوع من الاستثمار بسبب الرغبة في كسر الحصار الاقتصادي على العراق وأهمية رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة، والرغبة في تطوير القدرات النفطية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تملكها شركات النفط العالمية .وعليه، كان أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في قطاعات النفط، مثل صناعة استخراج وتكرير النفط، وصناعة البتروكيمياويات والأسمدة والغاز الطبيعي، فضلاً عن صناعات الحديد والصلب والأسمنت.

وبعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003، سعت الحكومة جاهدةً لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، إلا أن المستثمر الأجنبي لم يتشجع للاستثمار في العراق بسبب استمرار المشاكل الأمنية والسياسية التي لا تزال تردع المستثمرين. كما لم تتمكن الموازنات الاستثمارية للدولة من النهوض بواقع الاقتصاد دون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق باتجاهين هما:[9]

9. المصدر السابق

أولاً: قطاع النفط والغاز: فلا تزال الهيدروكربونات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي في البلاد، حيث يوجه غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذا القطاع.

ثانياً: القطاعات الاستثمارية غير النفطية: تشمل مجالات النمو الرئيسية الزراعة، الصناعة، النقل، الاتصالات، البناء، الطاقة المتجددة، الطاقة النظيفة، والخدمات المصرفية، وجميعها تقدم آفاقاً واعدة للمستثمرين الأجانب. توفر صناعات إنتاج الأسمنت والبناء فرصاً كبيرة، حيث قدّر البنك الدولي أن العراق يحتاج إلى حوالي 57 مليار دولار أمريكي لإعادة الإعمار. ولتلبية هذه الحاجة، تركز السلطات على جذب شركات النفط العالمية مع تعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر: واجه العراق صعوبة في جذب رأس المال الأجنبي بسبب مشاكله الأمنية الكبيرة، ومؤسساته الهشة، وانعدام الحوكمة. وقد شهد ارتفاعاً في عام 2009 بعد إعلان أول جولة للتراخيص النفطية، بعدها استمر بالارتفاع البسيط. ومع ذلك، كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سلبياً منذ عام 2013. وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2024 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق اتجاهها السلبي، حيث شهدت سحب استثمارات بقيمة -5.27 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ -2.08 مليار دولار أمريكي في عام 2022. بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق حوالي 24 مليار دولار أمريكي عام 2024، متجاوزاً أكثر من ضعف الرقم القياسي السنوي السابق المسجل في عام 2008.

حسب التقارير الصادرة من هيئة الاستثمار في العراق المختصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة كان مركزاً على قطاع الطاقة في العراق. إذ تشير إحصاءات هيئة الاستثمار إلى أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة خلال الفترة من 2006 وحتى 2018 بلغ تقريباً 46.5 مليار دولار، موزعة على 10 قطاعات مختلفة تشمل: (قطاع النفط، والنقل، والاتصالات، والخدمات، والكهرباء، والماء، والبناء والتشييد، والتجارة والزراعة، والمال والتأمين، والصناعة التحويلية والتعدين).

ويلاحظ من خلال بيانات جدول رقم (1) أنه خلال الفترة 2006-2017 كان نصيب قطاع النفط 36% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه للعراق، ليزداد إلى 38.4% خلال الفترة 2018-2022 نتيجة الاستثمار في جولات التراخيص النفطية ومشاريع الغاز الطبيعي. احتل المرتبة الثانية قطاع النقل والاتصالات، إذ ارتفع من 14% إلى 17.9% خلال المدة المذكورة، تلاه قطاع الخدمات الذي ارتفع من 14% إلى 16.9%، وذلك وفقاً للبيانات الواردة في الجدول أعلاه.

اما المدة من 2018- 2022 فلم تتغير سيطرة قطاع النفط على توجه الاستثمار وبنسبة 38,4% تلاها قطاع النقل والاتصالات بنسبة 17,9% ثم الخدمات بنسبة 16,9%.

جدول 1. التوزيع النسبي للاستثمارات في العراق للمدة 2006 -2022

ت	المدة 2006-2017		المدة 2018- 2022	
	القطاع	%	الاستثمارات (مليار دينار)	%
1	النفط	36%	84683,7	38,4
2	النقل والاتصالات	14,4	39582,1	17,9
3	الخدمات	14	37219	16,9
4	الكهرباء والماء	10	20243,3	9,2
5	البناء والتشييد	10	12233,6	5,5
6	التجارة	9	8545,1	3,9
7	الزراعة	2,3	7574,2	3,4
8	المال والتامين	2,2	5677,2	2,6
9	الصناعة التحويلية	2,1	4854,3	2,2
10	التعدين		28,6	0,01
	الكلي	100	220640	100

المصدر: الهيئة الوطنية للاستثمار، الخارطة الاستثمارية للعراق 2024، رئاسة مجلس الوزراء، ص22

VIII. فرص الاستثمار المحتملة في العراق

يبحث المستثمر الأجنبي عن الفرص المتاحة للاستثمار في الدولة المضيفة والتي يستطيع من خلالها تحقيق أكبر عائد ممكن من استثماراته. وفي العراق قد يجد المستثمر الأجنبي ضالته لما يتوفر فيه من فرص استثمارية كبيرة في مختلف قطاعاته الاقتصادية. ومن أجل الوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، سنتناول أهم القطاعات الممكن الاستثمار فيها من خلال عرض أبرز الخصائص التي تتمتع بها:

1- القطاع الصناعي: مرت الصناعة العراقية بتخلف كبير نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية وإهمال هذا القطاع وتخلفه التكنولوجي. ومن ثم، هناك ضرورة لتشجيع هذا القطاع واستغلاله لتحقيق التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الخام والخبرة البشرية في مجالات الصناعات الأساسية ذات القيمة المضافة العالية. ومن أهم الصناعات التي تشكل فرصاً جاذبة للاستثمار الأجنبي: (صناعة النفط والغاز، الصناعة الكيميائية والبتروكيماوية، صناعة الأسمنت والزجاج بأنواعه، والصناعات الغذائية).

2- القطاع الزراعي: يمتلك القطاع الزراعي العراقي إمكانات زراعية كبيرة من حيث اتساع المساحة الصالحة للزراعة، وتنوع المناخ، وتوفر مصادر المياه المتنوعة من خلال نهري دجلة والفرات، أو عبر المياه الجوفية، أو مياه الأمطار في المناطق الشمالية. ومن ثم، توجد إمكانية لزراعة الحبوب والخضروات والفواكه. فضلاً عن ذلك، فإن اتساع السوق الاستهلاكية العراقية الكبيرة يجعل فرص الاستثمار في هذا القطاع جيدة ومربحة، خصوصاً وأن هذا القطاع ظل لسنوات عديدة يعاني من نقص في استغلال المعدات والآلات الزراعية الحديثة، مما جعل السوق العراقية تعتمد على الاستيراد من الخارج لتلبية حاجتها من المنتجات الزراعية.

3 – قطاع السياحة: يعد قطاع السياحة استثماراً ناجحاً اعتمدت عليه العديد من الدول لتحقيق إيرادات كبيرة دون أن تؤثر على موارد البلد، وخاصة أن العراق

يمتلك العديد من المواقع السياحية المهمة مثل المواقع الدينية، وبخاصة مراقد الأنبياء والأئمة، إضافة إلى المواقع الأثرية كحضارة أورو وبابل والوركاء والحضارة الإسلامية، بالإضافة إلى المواقع الترفيهية، خاصة في شمال العراق ومنطقة الأهوار في الجنوب.

4- مشاريع البنى التحتية: تشمل المطارات، والطرق، ووسائل النقل، والطاقة الكهربائية، والمياه، والاتصالات، التي عانت من تخلف كبير على مدى السنوات الماضية. ومن ثم، توجد فرصة حقيقية لجذب المستثمرين الأجانب لتطوير هذه المشاريع، مما يوفر فرصاً استثمارية مميزة مصحوبة بحوافز وضمانات مغرية للمستثمرين الأجانب.

5 – قطاع الإسكان: يعد العراق من الدول التي تشهد زيادة سكانية كبيرة، حيث بلغ عدد سكانه حوالي 45 مليون نسمة في عام 2024، مقارنة بـ 20 مليون نسمة عام 2000. ومن ثم، حدثت زيادة سريعة خلال هذه الفترة الزمنية، مما أدى إلى عجز كبير في عدد الوحدات السكنية، الأمر الذي يتطلب زيادة في عدد المساكن وبناء المجمعات السكنية بما يتناسب مع نمو السكان.

جدول 2: الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية بالعراق

ت	القطاع	مجالات الاستثمار
1	النفط والغاز	اقامت مصافي
2	الكهرباء	محطات حرارية - محطات طاقة متجددة
3	الاتصالات	البنى التحتية للاتصالات -الكابل الضوئي - خدمات الاتصال
4	الصحة والبيئة	مستشفيات متخصص - معمل الادوية- مدينة طبية متكاملة

5	الإسكان والبنى التحتية	مدن سكنية جديدة- مدن ترفيهية ورياضية
6	النقل	انشاء مطارات حديثة – توسعة سكك الحديد- انشاء مترو
7	الصناعة	مشروع تدوير النفايات البلاستيكية- معمل البتروكيماويات- معمل الاطارات- صناعة السيارات- استغلال الفوسفات والكبريت – معمل الاسمنت- الصناعات الدوائية
8	السياحة	استثمار اماكن سياحية طبيعية وتاريخية- فنادق ومطاعم -مراكز ترفيهية- شواطئ الانهار
9	التربية والتعليم	مراكز البحوث الطبية والتعليمية- انتاج اللقاحات البيطرية- مستشفى جامعي تخصصي – مسابح تعليمية- معمل الانتاج الحقن الطبية والمغذيات-معمل انتاج انابيب بلاستيكية- قاعات رياضية – مركز لتعليم اللغات والحاسوب
10	الخدمات	مراكز تجارية – محطة وقود- بناية تجارية- معارض سيارات
11	قطاع الشباب والرياضة	قاعات رياضية – مركز للطب الرياضي- بطولات كروية – انشاء مسابح- مدينة مائية- محلات تجارية وفنادق
12	قطاع الزراعة	تربية الحيوانات – مزارع ومشاتل – واستصلاح اراضي زراعية – حفر ابار ماء جوفية – زراعة النخيل

المصدر: جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الخارطة الاستثمارية للعراق 2024، الهيئة الوطنية للاستثمار

www.investpromo.gov.iq

أما من جانب المناطق، فهناك محافظات رئيسية تمتلك موارد طبيعية وبشرية مثل بغداد والبصرة ومنطقة كردستان، التي تعد منطقة جذب للشركات الأجنبية المستثمرة بشكل كبير في العراق. فقد عملت حكومة الإقليم على تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة. منح الدستور العراقي إقليم كردستان حقوقاً شبه مستقلة، كما يعمل الإقليم بموجب قانون استثمار مميز صدر عام 2006، ويقدم للمستثمرين الأجانب العديد من الحوافز، بما في ذلك التملك الكامل للعقارات، وإعادة رأس المال، وإعفاءات ضريبية لمدة 10 سنوات. من المزايا الرئيسية في كردستان إمكانية الاحتفاظ بملكية الشركات الأجنبية بنسبة 100%، على عكس العراق الاتحادي، حيث يبلغ الحد الأقصى للملكية الأجنبية 49%. هذا الاستقلال وحرية التملك يجعلان إقليم كردستان وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي. تشرف هيئة استثمار كردستان (KBOI) على التراخيص وتشجع الاستثمار في قطاعات رئيسية مثل الزراعة والصناعة والسياحة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم وحدة الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة للهيئة المستثمرين الأجانب في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية لحكومة إقليم كردستان وحل أي تحديات قد تنشأ.[10]

10. د. يحيى حمود حسن، المصدر السابق

IX. التحديات في المشهد الاستثماري العراقي

يُحرز العراق تقدماً بطيئاً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة عدم تقبل المستثمرين الأجانب لنقل أموالهم إلى العراق لأسباب تتعلق بالقوانين وتطوير المؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية. علاوة على ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى إصلاحات سياسية لتهدئة مخاوف المستثمرين بشأن مناخ الأعمال غير المستقر. ويُعزى تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق إلى عدد من العوامل الرئيسية، منها:

1. بقاء الأداء الاقتصادي بشكل عام دون الطموح، حيث يزداد عدد السكان ويرتفع عدد الداخلين إلى سوق العمل، ويستمر اعتماد العراق على صادرات النفط الخام مع تذبذب نموه الاقتصادي تبعاً لهذه الصادرات وتأثره السريع بتقلبات سوق النفط الدولية. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق بمعدل سنوي متوسط بلغ 3.2% خلال الفترة 2010-2023، بينما سجلت الدول النامية في مجملها معدل نمو حقيقي متوسط بلغ 5% سنوياً خلال نفس الفترة. ويُعد تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة (بين 5-7%) والمحافظة عليها لفترة طويلة نسبياً، إلى جانب تقليص نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المبالغة في سعر صرف العملة المحلية ومدى استقراره، من أهم مؤشرات نجاح السياسة الاقتصادية وتهيئة مناخ مناسب لجذب المستثمر الأجنبي.
2. صغر حجم أسواق الأوراق المالية الناشئة، فعلى سبيل المثال، بلغت رسملة سوق الأوراق المالية في تايوان حوالي 3 تريليونات دولار، وفي ماليزيا حوالي 460 مليار دولار عام 2024، أما في العراق فقد كانت 12 مليار دولار في العام نفسه، مما يعني أن هذه الدول تتفوق على العراق بفارق واسع جداً. فضلاً عن ذلك، هناك فرق كبير في حجم التداول في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن صغر حجم هذه الأسواق وتدني السيولة فيها يؤديان إلى عزوف العديد من أصحاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن التوجه إليها بسبب ضعف فرص الاستثمار فيها. إضافة إلى ذلك، تقل فرص الدخول والخروج من هذه الأسواق مع تدني السيولة فيها. من ناحية أخرى، يُعد نمو حجم التداول من قبل المستثمرين المحليين بحد ذاته عامل جذب لأصحاب محافظ الاستثمارات الأجنبية الخاصة،

إذ يعكس مدى ثقة المستثمرين المحليين بأسواقهم المالية.

3. ضعف الإطار المؤسسي الذي يدعم حق الملكية وعدم الاستقرار في المناخ السياسي على المستوى الإقليمي.

4. بطء في سياسات الإصلاح المالي والتشريعي والتحول نحو الخصخصة مقارنةً بالجهود المبذولة في الدول النامية الأخرى.

5. عدم وجود بنى تحتية متطورة في العراق، ويُعد ذلك مؤشراً مهماً على مستوى التطور الاقتصادي للبلد، إذ أصبحت البنية التحتية المتطورة والكفؤة من أبرز العوامل التي تساهم في نجاح خطط التنمية الاقتصادية. ويُقدّر أن كل زيادة بنسبة 1% في عناصر البنية التحتية تؤدي إلى تحقيق نسبة زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي. كما يرى البعض أن وجود بنية تحتية متطورة سيكون ميداناً أساسياً في التنافس الدولي للفوز بأكبر حصة من الاستثمار الأجنبي الخاص، لا سيما بعد التطورات الناجمة عن برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي قد تؤدي في كثير من الحالات إلى تضييق الفوارق في القدرات التنافسية بين الدول.

6. عدم وجود نظام مالي ومصرفي متطور نسبياً، واستقرار في سعر الصرف وسعر الفائدة، بالإضافة إلى معدل تضخم منخفض وحرية في تحويل الأموال. كما يفتقر العراق إلى إصلاحات هيكلية شاملة تشمل تحرير عدة قطاعات مثل الاستثمار والتجارة، إلى جانب ضعف انتعاش أسواق الأوراق المالية، رغم نجاحها النسبي في جذب المستثمرين للاكتتاب في أسهم الشركات الجديدة. كما يفتقر إلى وجود مناطق حرة تجارية وصناعية وخدمية، إضافة إلى علاقات اقتصادية وسياسية متطورة مع معظم دول العالم.

7. المخاطر الأمنية، والعنف بما في ذلك احتمال عودة ظهور الجماعات المتطرفة، تُعطّل العمليات التجارية وطرق التجارة، مما يعيق النمو الاقتصادي.

8. على الرغم من وفرة موارد النفط في العراق، لا يزال نقص الطاقة الكهربائية حاداً، حيث تواجه العديد من المناطق انقطاعات في التيار الكهربائي تصل إلى ١٢ ساعة يومياً.

9. وفقاً للبنك الدولي، فإن الاعتماد الكبير على النفط - الذي يُشكل 99% من إجمالي الصادرات و85% من الميزانية العامة يجعل العراق عُرضةً لتقلبات أسعار الطاقة.

10. يحتل العراق المرتبة 140 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 ، بينما لا يُصنّف في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024 وفي أحدث مؤشر للحرية الاقتصادية .كما غالباً ما يجد المستثمرون صعوبة في حل النزاعات التجارية والحصول على المدفوعات في الوقت المناسب، و الفساد واللوائح الجمركية وإجراءات التأشيرات غير السليمة وعدم القدرة على الوصول إلى التمويل كلها شكاوى شائعة من المستثمرين الأجانب، و الفساد منتشر على نطاق واسع في العطاءات الحكومية وفي منح التراخيص أو الامتيازات.
11. بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عدداً غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات ها من :إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، و لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات الاجنبية تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية الى الجهة المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.
12. لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو حظتها العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملا والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة

العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها، و قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيميائية، الصلب الإسمنت...الخ.

X. الخاتمة:

على العراق التركيز على الاستثمار الأجنبي بأصول حقيقية في بناء الهياكل الاقتصادية داخل البلد، لأن ذلك وحده هو الكفيل بالحفاظ على ثروات البلد وزيادة قيمتها. كما يجب تعزيز الإصلاحات في النظام المالي والمصرفي لرفع مستوى الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وزيادة عرض وتنويع الأدوات المالية المتاحة، وتقوية قدرات السلطات النقدية على ممارسة الرقابة الاحترازية المطلوبة في ظل المتغيرات الجديدة على الصعيد الدولي. وسيؤدي ذلك إلى خلق مناخ أفضل لزيادة المدخرات المحلية وتحسين توجيه الائتمان والموارد المتاحة. فضلاً عن بذل مزيد من الجهد لتطوير الاستثمار العربي البيني وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وذلك عبر زيادة الإصلاحات الاقتصادية وتوفير بيانات ومعلومات كافية عن فرص الاستثمار المتاحة.

XI. المصادر

- د. يحيى حمود حسن، دور الاستثمار الأجنبي في دمج اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي، مجلة العلوم الاقتصادية، تصدر من جامعة البصرة، 2006
- د. يحيى حمود حسن، المصدر السابق
- 3 منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط(اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي،
- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الخارطة الاستثمارية للعراق 2024، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص14
- www.investpromo.gov.iq
- الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com /en/market-potential/iraq/investment.
- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الخارطة الاستثمارية للعراق 2024، المصدر السابق، ص12
- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الخارطة الاستثمارية للعراق 2024، الهيئة الوطنية للاستثمار، ص10
- الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com /en/market-potential/iraq/investment.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com /en/market-potential/iraq/investment.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com/en/iraq/potential-market/investment
- الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، https://www.lloydsbanktrade.com /en/market-potential/iraq/investment.
- Foreign Direct Investment in Iraq in 2025, https://injaz.company/en/foreign-direct-investment-in-iraq-in-2024/

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org